

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 338 من الغُرْماء في انتِطَار طُهُور شَيْءٍ يَسْتَوِي فِي مِنْهُ
نُقُصَانِ الثَّمَنِ . وَكَذَا إِذَا تَوُفِّيَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَبْلَ
دَفْعِ الثَّمَنِ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ فُسْخِ الْبَيْعِ ، أَوْ بَعْدَهُ يَكُونُ
الْبَيَّاعُ أَحَقَّ مِنْ سَائِرِ الْغُرْمَاءِ فِي قِيَمَةِ الْمَبِيعِ . غَيْرَ
أَرَّهْ إِذَا كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحَقُّهُ الْبَيَّاعُ ؛ كَانَتْ
الزِّيَادَةُ رَاجِعَةً إِلَى الْغُرْمَاءِ الْآخَرِينَ . ' رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي
الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، وَالْهَنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ
الْبَيُوعِ ' . - * * * * - وَفِي الصُّورِ التَّالِيَةِ لَا يُفْسَخُ فِيهَا
الْبَيْعُ الْفَاسِدُ : 1 - إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ، أَوْ لَمْ
يَبْقَ عَلَى حَالِهِ . 2 - إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمُشْتَرِي . 3 - إِذَا أَخْرَجَهُ
الْمُشْتَرِي مِنْ يَدِهِ وَبَاعَهُ مِنْ آخَرَ غَيْرِ الْبَيَّاعِ بَيْعًا صَحِيحًا
لَازِمًا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ الْمُشْتَرِي . 4 - إِذَا وَهَبَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ
آخَرَ وَسَلَّاهُ إِلَيْهِ . 5 - إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى آخَرَ . 6 - إِذَا رَهَنَهُ
مِنْ آخَرَ وَسَلَّاهُ إِلَيْهِ . 7 - إِذَا تَوُفِّيَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ أَنْ
أَوْصَى بِهِ إِلَى آخَرَ . 8 ، 9 - إِذَا جُعِلَ بِدَلِّ صُلَاحٍ ، أَوْ إِجَارَةٍ
وَأَخْرَجَ بِذَلِكَ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي . 10 - إِذَا حَصَلَتْ زِيَادَةٌ فِي
الْمَبِيعِ مُتَّصِلَةٌ غَيْرُ مُتَوَلِّدَةٍ مِنْهُ بِأَنْ كَانَ الْمَبِيعُ دَارًا
فَعُمِّرَتْ ، أَوْ عَرِصَةً فَغُرِسَتْ أَشْجَارًا ، أَوْ لِبَاسًا فَصُنِعَ ، أَوْ
خِيطَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . 11 - إِذَا تَغَيَّرَ الْمَبِيعُ بِأَنْ كَانَ بُرًّا
فَطَحَنَهُ وَجَعَلَهُ دَقِيقًا ، أَوْ قُطِّنًا فَنَسَجَهُ . وَفِي هَذِهِ الصُّورِ
كُلِّهَا يَكُونُ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ لَازِمًا وَلَا يَبْقَى حَقُّ الْفَسْخِ
وَالِاسْتِرْدَادِ وَيَكُونُ الْمُشْتَرِي ضَامِنًا بِبَدَلِ الْمَبِيعِ . إِذَا ادَّعَى
الْمُشْتَرِي شِرَاءً فَاسِدًا عِنْدَمَا طَلَبَ الْبَيَّاعُ اسْتِرْدَادَ الْمَبِيعِ
سُقُوطَ حَقِّ الْفَسْخِ وَقَدْ بَاعَهُ مِنْ شَخْصٍ آخَرَ غَائِبٍ وَصُدِّقَ
الْبَيَّاعُ عَلَى قَوْلِهِ ؛ فَلَا يَبْقَى حَقُّ الْفَسْخِ وَيُحْكَمُ بِالْقِيَمَةِ
وَكَذَا يُحْكَمُ . بِالْقِيَمَةِ لَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَصُدِّقَ عَلَى الْبَيْعِ ،
أَوْ لَا وَلَا يَبْقَى لِلْبَيَّاعِ حَقُّ الْاسْتِرْدَادِ . فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْ

الْبَيِّنَاتُ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهُ بَاعَهُ مِنْ ذَلِكَ
 الْغَائِبِ ؛ فَلَا تَقْبِلُ وَيُجْبِرُ عَلَى ادِّعَا عَيْنِهِ لِلْبَيِّنَاتِ ()
 مُشْتَمِلُ الْأَحْكَامِ ، وَرَدَّ الْمُحْتَارُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ (وَلَوْ
 حَضَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الْغَائِبُ وَصَدَّقَ عَلَى قَوْلِ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ
 بِأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ ذَلِكَ الْمَبِيعَ يَبْقَى ذَلِكَ الرَّدُّ كَمَا كَانَ . ()
 الْهَنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ الْبُيُوعِ (إِذَا كَانَ
 الْبَيْعُ عَرُوضَةً وَغَرَسَ فِيهَا الْمُشْتَرِي أَشْجَارًا ، أَوْ أَنْشَأَ
 أَبْنِيَةً كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا لِلْفَسْخِ إِذْ يَتَضَرَّرُ الْمُشْتَرِي
 بِإِجْبَارِهِ عَلَى الْقَلْعِ أَوْ الْهَدْمِ . (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 19) . أَمَّا
 إِذَا أَقْلَعَ الْمُشْتَرِي مَا غَرَسَهُ ، أَوْ مَا بَنَاهُ فَسَخَّ الْمُشْتَرِي
 الْبَيْعَ بِإِخْلَاءِ الْعَرُوضَةِ بِنَفْسِهِ ؛ رُدَّ الْمَبِيعُ إِلَى الْبَائِعِ ؛
 لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ حِينَئِذٍ يَكُونُ رَاضِيًا بِضَرَرِ الْقَلْعِ وَالْهَدْمِ .
 وَإِذَا بَاعَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ بَيْعًا فَاسِدًا مِنْ آخِرِ بَيْعًا
 صَحِيحًا فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَضُمَّنَ الْمُشْتَرِيَّ قِيَمَةَ ذَلِكَ الْمَالِ كَمَا
 تَقْدِّمَ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْعًا صَحِيحًا ؛ فَلَيْسَ لَهُ
 اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ
 يَضُمَّنَهُ بِدَلِ الْبَيْعِ عَلَى الْأَصَحِّ (الْأَنْقِرُوبِيُّ فِي الْبَيْعِ
 الْفَاسِدِ) . رُجُوعُ حَقِّ الْفَسْخِ بَعْدَ الزَّوَالِ :